

## A Comparative Analysis of The Economic Importance of Islamic and Conventional Banks in KSA

Ali Mohammed Alhazmi

Umm Al-Qura University || KSA

**Abstract:** The aim of the research is to compare the importance of Islamic banks and conventional banks to the economy of the Kingdom of Saudi Arabia, in terms of efficiency, stability and risk management. Economic indicators, based on the references and specialized statistical reports.

The superiority of Islamic banks over conventional banks in seven indicators, and the superiority of conventional banks over Islamic banks in three indicators, and their equivalent in two indicators, as shown in the table:

serie	pointer	Islamic Banks	Conventional banks	Advantage
1	Average Quick Ratio	0.12	0.12	Draw
2	Average return on assets	0.03	0.02	Islamic Banks
3	Average rate of return on equity	0.18	0.16	Islamic Banks
4	Average Earning Per Share	1.63	1.5	Islamic Banks
5	Average return on deposits	0.04	0.03	Islamic Banks
6	Average loan to deposit ratio	0.91	0.77	Islamic Banks
7	Average Resource Employment Rate	0.11	0.31	conventional banks
8	Average return per share on book value	0.16	0.15	Islamic Banks
9	average credit risk	-0.3	-.3	Draw
10	Average liquidity risk	0.87	0.66	conventional banks
11	average capital risk	0.16	0.14	conventional banks
12	Annual growth rate of net profit	47.6%	6.8%	Islamic Banks

It was also shown that the ratio of Islamic banks' investments to GDP increased from one year to another, rising from 0.5% in 2003 to 20.7% in 2021, but the ratio of conventional banks' investments to GDP declined from one year to another, from 87.1% in 2003 to 81.3 % in 2021.

The research recommended the necessity of encouraging the spread of branches of Islamic banks inside and outside the Kingdom, and setting up their own legal and economic legislation to serve their work, and the need to issue temporary instructions that concern the inclusion of Islamic banks in supporting the government sector and investments and with higher rates of participation in development plans, and the need to review the reasons for the superiority of conventional banks over Islamic banks in the previous three indicators, and the necessity of making the subject of Islamic economics taught in Islamic and Arab universities.

**Keywords:** Islamic banks, conventional banks, financial indicators, bank deposits, profits, liquidity.

## تحليل مقارن للأهمية الاقتصادية للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية

على بن محمد الحازمي

جامعة أم القرى || المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدف البحث إلى مقارنة أهمية المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية لاقتصاد المملكة العربية السعودية، من حيث الكفاءة والاستقرار وإدارة المخاطر، واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي في الجانب النظري، والاعتماد على الأسلوب التحليلي عند تحليل البيانات للمقارنة على المستوي الجزئي بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من ناحية بعض المؤشرات الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على المراجع والتقارير الإحصائية المختصة. وقد تبين تفوق المصارف الإسلامية على البنوك التقليدية في سبعة مؤشرات، وتفوق البنوك التقليدية على المصارف الإسلامية في ثلاث مؤشرات، وتعادلهما في مؤشرين، كما بالجدول:

م	المؤشر	المصارف الإسلامية	البنوك التقليدية	الأفضلية
1	متوسط نسبة السيولة السريعة	0.12	0.12	تعادل
2	متوسط نسبة العائد على الأصول	0.03	0.02	للمصارف الإسلامية
3	متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية	0.18	0.16	للمصارف الإسلامية
4	متوسط نسبة العائد على السهم	1.63	1.5	للمصارف الإسلامية
5	متوسط سبة العائد على الودائع	0.04	0.03	للمصارف الإسلامية
6	متوسط نسبة القروض إلى الودائع	0.91	0.77	للمصارف الإسلامية
7	متوسط معدل توظيف الموارد	0.11	0.31	للبنوك التقليدية
8	متوسط عائد السهم على القيمة الدفترية	0.16	0.15	للمصارف الإسلامية
9	متوسط مخاطر الائتمان	0.3-	0.3-	تعادل
10	متوسط مخاطر السيولة	0.87	0.66	للبنوك التقليدية
11	متوسط مخاطر رأس المال	0.16	0.14	للبنوك التقليدية
12	معدل النمو السنوي لصافي الأرباح	47.6%	6.8%	للمصارف الإسلامية

كما تبين أيضاً ارتفاع نسبة استثمارات المصارف الإسلامية إلى الناتج المحلي من عام إلى آخر، فارتفعت من 0.5% عام 2003 إلى 20.7% عام 2021، ولكن تراجعت نسبة استثمارات البنوك التقليدية إلى الناتج المحلي من عام إلى آخر، فتراجعت من 87.1% عام 2003 إلى 81.3% عام 2021.

وأوصى البحث بضرورة تشجيع نشرة فروع المصارف الإسلامية داخل وخارج المملكة. ووضع تشريعات قانونية واقتصادية خاصة بها بما يخدم عملها، وضرورة إصدار تعليمات مؤقتة تهتم بإدخال المصارف الإسلامية في دعم القطاع الحكومي وفي الاستثمارات وبنسب مشاركة أعلى في خطط التنمية، وضرورة مراجعة أسباب تفوق البنوك التقليدية على المصارف الإسلامية في المؤشرات الثلاثة السابقة، وضرورة جعل مادة الاقتصاد الإسلامي تدرس في الجامعات الإسلامية والعربية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، البنوك التقليدية، المؤشرات المالية، الودائع المصرفية، الأرباح، السيولة.

### 1- المقدمة.

بالرغم من اختلاف الآراء حول حرية تحرك رؤوس الأموال إلا أنه مع تزايد عملية عولمة الأسواق المالية في العقدين الماضيين تسارعت ظاهرة التحرير المالي وتعاضم دور انتقالات رؤوس الأموال الأجنبية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، حيث شكلت قيمة المعاملات المالية الرأسمالية نحو خمسة أضعاف معدلات التبادل التجاري،

وبالنسبة إلى الدول النامية فقد تسارعت حركة التدفقات المالية إلى هذه الدول في عدة أشكال منها استثمارات مباشرة وغير مباشرة (عادل، 2013، ص 74).

وشهد الاقتصاد العالمي اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى (الكساد الكبير) التي وقعت في سنة 1929، فعرفت أكبر الأسواق المالية العالمية عدة اضطرابات نتجت عنها خسائر كبيرة في كثير من البورصات العالمية مثل بورصة "وول ستريت" "Wall Xtreet" وكذلك البورصات الأوروبية والبورصات في الأسواق الناشئة والأسواق العربية، حيث استدعى الأمر إلى إغلاق أبواب بعض البورصات في بعض الأيام بعد أن فتحت على انخفاض كبير خوفاً من أن تنهار الأسهم بصورة كبيرة مثل ما حصل في بورصة إندونيسيا.

ولم تقتصر هذه الاضطرابات على الأسواق المالية والنقدية فقط بل تعدت إلى المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التأمين، حيث وصل الأمر إلى إشهار إفلاس أكبر المؤسسات المالية في العالم مثل بنك "ليمان براذرز" وقد قدرت خسائر أهم عشرين بنك في العالم بنحو 130 مليار دولار في عام 2007 فقط (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2008، ص12).

وتطورت هذه الاختلالات لتصبح أزمة مالية عالمية بمعنى الكلمة، ولقد سارعت كثير من حكومات الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية إلى ضخ مئات المليارات من الدولارات لإنعاش بعض المؤسسات المالية إلا أن الأزمة المالية العالمية استمرت بشكل كبير كما أن كبرى المؤسسات الاقتصادية العالمية مثل "جنرال موتورز" الأمريكية منيت بخسائر كبيرة، مما أدى بالكثير منها لتسريح الآلاف من عمالها، وأصبح تعرض الاقتصاد العالمي إلى كساد اقتصادي كبير أمر محتمل بصورة كبيرة (البنك الدولي، 1998، ص24).

ومن هنا جاء دور المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وحيث تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول التي يعتمد اقتصادها على النفط بشكل رئيسي، حيث بلغت نسبة الإيرادات النفطية النفط إلى إجمالي الإيرادات العامة 68% عام 2019 (البنك الدولي، 2019، ص2).

ووصف صندوق النقد الدولي في تقريره عام 2010 أن المصارف الإسلامية كانت تختلف عن البنوك التقليدية خلال الأزمة المالية عام 2008، حيث ساعدت العوامل المتعلقة بنموذج الأعمال المصرفية الإسلامية في احتواء التأثير السلبي على تلك الأزمة، كما بالشكلين التاليين).

وساعدت المحافظ الاستثمارية الأصغر والرافعة المالية المنخفضة والالتزام بمبادئ الشريعة على وجه الخصوص والتي منعت المصارف الإسلامية من التمويل أو الاستثمار في الأدوات المالية كالمشتقات المالية والتي كان لها تأثير سلبي على منافسها التقليديين في احتواء تأثير الأزمة على المصارف الإسلامية في ذلك العام، وأشار التقرير على أن المصارف الإسلامية كانت أكثر ربحية من نظيراتها التقليدية في الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية. ولم تشهد المصارف الإسلامية سوى تأثير طفيف على الربحية في المرحلة المبكرة من الأزمة، بينما ظل نمو الائتمان والأصول قوياً.

#### مشكلة البحث:

على الرغم من شدة الآثار التي تركتها الأزمة المالية عام 2008، إلا أنها لفتت الانتباه إلى قدرة المصارف الإسلامية على استعادة حيويتها، وأكد بعض المختصين والأكاديميين على قدرة المصارف الإسلامية على التكيف بشكل أسرع من البنوك التقليدية، ويرى آخرون يرون أن بعض المصارف الإسلامية مثلها في ذلك مثل البنوك التقليدية وتعرضت لبعض الأخطار وجعلتها عرضة لتأثير الجولة الثانية من الأزمة المالية، كما حدث في دول مثل الإمارات وقطر

رغم مراكزها المالية الجديدة، وتعكس مثل هذه الأطروحات الحاجة إلى فهم أفضل لخصائص المصارف الإسلامية (الغزالي، 2001، ص42).

وعليه تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

هل أداء المصارف الإسلامية أكثر أهمية من البنوك التقليدية في اقتصاد المملكة العربية السعودية؟  
أو بمعنى آخر هل المصارف الإسلامية أكثر كفاءة من البنوك التقليدية بالنسبة لمؤشرات السيولة والربحية والنشاط والسوق في الاقتصاد السعودي؟.

#### فرض البحث:

يحاول البحث اختبار صحة الفرض الرئيس التالي:

أداء المصارف الإسلامية أكثر أهمية من البنوك التقليدية في اقتصاد المملكة العربية السعودية.  
أو بمعنى آخر المصارف الإسلامية أكثر كفاءة من البنوك التقليدية بالنسبة لمؤشرات السيولة والربحية والنشاط والسوق في الاقتصاد السعودي.

#### أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البحث في مقارنة المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية من ناحية الكفاءة والاستقرار وأداء وإدارة المخاطر.

وعليه تتمثل أهداف البحث، في النقاط التالية:

- أ- إيجاد إطار نظري مرجعي لمقارنة المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث الأداء المالي، والمساهمة في النمو الاقتصادي.
- ب- توضيح مفهوم المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، ومصادر الأموال واستخداماتها لدى كل منها، وأوجه الشبه والاختلاف بينهما.
- ج- قياس الفروق بين أداء المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، ومن خلال بعض المؤشرات المالية الأساسية (كنسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب النشاط، ونسب السوق).
- د- تحليل العوامل المؤثرة التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة استقرار وكفاءة والقدرة على إدارة المخاطر والنمو الاقتصادي للمصارف الإسلامية.
- هـ- التعرف على مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي في الاقتصاد السعودي
- و- معرفة مدى إسهام المصارف الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- ز- مقارنة الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية.
- ح- تقديم التوصيات اللازمة لتعزيز الأداء لدى كل من المصارف الإسلامية والتقليدية بناء على النتائج.

#### أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث، في النقاط التالية:

- قلة البحوث التي تجمع بين مؤشرات الكفاءة والاستقرار وإدارة المخاطر والنمو الاقتصادي معاً.
- أهمية وضرة معرفة مدى كفاءة واستقرار المصارف الإسلامية لتكون مواكبة للقطاع المصرفي العالمي ولتكون قادرة على تجنب الأزمات المالية والاقتصادية العالمية.
- أهمية وضرة معرفة مدى مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي.

- أهمية وضرورة معرفة مدى قدرة المصارف الإسلامية على إدارة المخاطر التي تحيط بها سواء من الداخل أو الخارج.
- أهمية التحول الكبير الذي تنتهجه المملكة في القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي على وجه الخصوص، وهذا يتضح جلياً من وثيقة القطاع المالي، حيث تحرص هذه الوثيقة ضمن رؤية المملكة 2030 إلى زيادة وتعزيز عروض التمويل الإسلامي في المملكة.

#### 7- حدود البحث:

- أ- الحدود المكانية: الاقتصار على المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية بالمملكة العربية السعودية.
- ب- الحدود الزمانية: تناول البحث الفترة من (2003-2021).
- ج- الحدود الموضوعية والتطبيقية: ركز البحث على بيانات القوائم المالية الصادرة من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية.

#### مصادر بيانات البحث:

تم الحصول على بيانات البحث من المصادر التالية:

- أ- بيانات القوائم المالية للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية.
- ب- المراجع العربية والأجنبية المختلفة (الرسائل، والكتب، والدوريات، والتقارير).
- ج- مواقع المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

#### الدراسات السابقة:

- الدراسة الأولى: (حسن، 2019): بعنوان: "مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي" دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية: هدفت الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية في سوريا، وذلك من خلال استخدام أربع مؤشرات مالية رئيسية هي السيولة والربحية والنشاط والسوق، وبلغ عدد المصارف التي شملتها الدراسة عشرة مصارف تقليدية وثلاثة مصارف إسلامية خلال الفترة (2014-2018). وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد اختلافات في مؤشرات الأداء المالي الأربعة لكل من المصارف الخاصة والتقليدية والإسلامية في سوريا، كما أن نسب السيولة للنوعين من المصارف مرتفعة، كما أن نسب الربحية كانت متفاوتة لدى كل المصارف بين سنوات الدراسة نتيجة تأثرها بتقلبات أسعار الصرف خلال سنوات الدراسة، كما أظهرت الدراسة انخفاض نسب النشاط للنوعين من المصارف بينما أظهرت مؤشرات السوق نسب جيدة تدل على ثقة المساهمين بأسهم القطاع المصرفي الخاص في سوق الأوراق المالية وتفاؤلهم بقدرة المصارف على تحقيق نتائج أفضل في المستقبل، كما أوصت الدراسة بضرورة وجود مؤشرات معيارية يتم على أساسها تقييم أداء القطاع المصارفي التقليدي والإسلامي، إضافة إلى ضرورة قيام المصارف التقليدية والإسلامية بإيجاد نوع من التوازن بين السيولة والربحية، واستحداث أساليب استثمارية جديدة تلبى متطلبات مرحلة إعادة الإعمار، وقيام البنك المركزي بدوره النشط في الحفاظ على استقرار أسعار الصرف.
- الدراسة الثانية: (الراوي، وعبد الله: 2018): بعنوان: "بعض معايير تقييم الأداء المالي في النظم المصرفية": هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للمصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في العراق، وذلك عن الفترة (2010-2015)، وقد اعتمدت الدراسة على عينة تتكون من ثلاثة مصارف إسلامية وثلاثة مصارف تقليدية، وذلك باستخدام عددا من النسب التي يمكن تطبيقها على كلا النوعين وهي نسب السيولة والربحية

والتوظيف وكفاية رأس المال. وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تحتفظ بسيولة أعلى من المصارف التقليدية، كما أن المصارف الإسلامية تتفوق أيضاً في نسب التوظيف (الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع)، وكذلك في نسبة كفاية رأس المال، بينما تفوقت المصارف التقليدية في نسب الربحية حيث كان متوسط نسبي (صافي الربح/حقوق الملكية) و(صافي الربح/ إجمالي الموجودات) أكبر لدى المصارف التقليدية مقارنة بنظيرتها الإسلامية، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف الإسلامية بتوظيف السيولة المتوفرة لديها في الصيغ الاستثمارية المتاحة بشكل يحقق التوازن بين السيولة والربحية.

- **الدراسة الثالثة: (الشيخ، 2018):** بعنوان: "استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين": هدفت الدراسة إلى مقارنة أداء المصارف التجارية والمصارف الإسلامية المدرجة أسهماً في بورصة فلسطين باستخدام مجموعة من مؤشرات الأداء التي تضمنت (مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية ومؤشرات النشاط ومؤشرات السوق)، وأجريت الدراسة على جميع المصارف التجارية والإسلامية المدرجة أسهماً في بورصة فلسطين خلال الفترة (2009 - 2013). وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء المصارف التجارية والإسلامية فيما يتعلق بمؤثرات السيولة والربحية والسوق، في حين أظهرت الدراسة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمؤثرات النشاط لصالح المصارف الإسلامية.

- **الدراسة الرابعة: (السخري، 2017):** بعنوان: "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية": هدفت الدراسة إلى تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في الجزائر، وتم ذلك باستخدام مجموعة من النسب المالية تندرج تحت مؤشرات الربحية والسيولة والنشاط (توظيف الأموال) ومؤشر الملاءة المالية، وقد أجريت الدراسة على أربعة بنوك تقليدية عاملة بالجزائر والبنك الإسلامي بنك البركة الجزائري، وذلك خلال الفترة (2010 - 2015). وتوصلت الدراسة إلى أن بنك البركة يتمتع بسيولة عالية وهو أكثر ربحية من البنوك التقليدية، في حين أظهرت مؤشرات النشاط أن البنوك التقليدية أكثر نشاطاً من البنوك الإسلامية، أما مؤشر الملاءة المالية فقد أظهر أن كلاً النوعين من البنوك يتمتع بملاءة مالية جيدة.

- **الدراسة الخامسة: (Milhem & Rasha, 2016):** بعنوان: "الأداء المالي للبنوك الإسلامية والمهنية: دليل من الأردن": هدفت الدراسة مقارنة أداء المصارف الإسلامية بالبنوك التقليدية في الأردن عن الفترة (2009-2013) باستخدام تحليل النسب المالية. شملت هذا الدراسة 3 بنوكاً إسلامية و13 بنوكاً تقليدياً. استخدم في هذه الدراسة طريقة مقارنة على أساس مؤشرات أداء، وقدرت 13 نسب مالية لقياس أداء من حيث الربحية والسيولة، والمخاطر، والملاءة، والكفاءة، إضافة على ذلك استخدم اختبار T في تحديد أهميتها. وأظهرت النتائج تفاوت ما بين المصارف الإسلامية والتقليدية من حيث الأتي: أن المصارف الإسلامية أقل ربحية من البنوك التقليدية. المصارف الإسلامية أقل سيولة وأقل مخاطرة وأقل كفاءة مقارنة بالبنوك التقليدية. كما لم تظهر مقاييس الربحية للأداء فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية والتقليدية، ولكن كانت هناك فرق في نسب السيولة ونسب المخاطر والملاءة بين البنوك التقليدية والإسلامية.

- **الدراسة السادسة: (الغصين، ونشواتي، 2014):** بعنوان: "تقويم الأداء للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام مؤشرات نموذج (CAMEL)": هدفت الدراسة إلى تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية ومقارنته باستخدام المؤشرات المالية الخمسة لنموذج (CAEEL)، والتي تتضمن مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر جودة الأصول ومؤشر جودة الإدارة ومؤشر إدارة الربحية ومؤشر إدارة السيولة، وذلك بهدف اكتشاف أي نوع من المصارف قد حقق أداء أفضل من الآخر، بالإضافة إلى دراسة مدى انعكاس الأداء المالي على مستوى ثقة

جمهور العملاء، وقد أجريت الدراسة على جميع المصارف التقليدية والإسلامية الأردنية والمكونة من (13) مصرف تقليدي و(2) مصرف إسلامي، وذلك عن الفترة (2006- 2012). وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف التقليدية حققت أداء أفضل من المصارف الإسلامية، حيث تفوقت المصارف التقليدية في مؤشر كفاية رأس المال وإدارة الربحية وإدارة السيولة، بينما تفوقت المصارف الإسلامية في مؤشر جودة الأصول وجودة الإدارة، وأن مستوى الثقة العامة لجمهور العملاء في المصارف الإسلامية ينشأ بشكل رئيسي من الأداء المالي المتحقق لها على عكس ما تم التوصل إليه في المصارف التقليدية. وأوصت الدراسة بضرورة عمل المصارف الإسلامية على تحسين أداؤها بشكل مستمر وسط أداء المصارف التقليدية وخاصة في مجال كفاية رأس المال.

- الدراسة السابعة: (أخرس، 2012): بعنوان: "تقييم أداء المصارف السورية في إدارة السيولة والربحية": هدفت الدراسة إلى مقارنة أداء المصارف الإسلامية مع أداء المصارف التقليدية في سورية، وذلك في مجال إدارة السيولة والربحية. كما هدفت الدراسة إلى التعرف، فيما إذا كانت هناك فروق معنوية بين المصارف الإسلامية والتقليدية من حيث السيولة والربحية، ومن حيث أثر السيولة في الربحية في هذه المصارف، واعتمدت هذه الدراسة على عينة مكونة من مصرفين تقليديين ومصرف إسلامي، وذلك عن الفترة (2008- 2010)، وتوصلت الدراسة إلى أن سيولة المصارف الإسلامية كانت أكبر بالمقارنة مع المصارف التقليدية، بينما تفوقت المصارف التقليدية من ناحية الربحية، كما تبين عدم نجاح المصارف الإسلامية والتقليدية بمقدار كبير في تحقيق هدف التوافق بين السيولة والربحية.

- الدراسة الثامنة: (يشناق، 2011): بعنوان: "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية": هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين من خلال المقارنة بين هذه المصارف باستخدام عدة مؤشرات مالية، كمؤشرات السيولة والربحية والنشاط ومؤشرات السوق، وأجريت الدراسة على أربعة مصارف تقليدية ومصرف إسلامي واحد، عن الفترة (2006- 2010). وتوصلت هذه الدراسة إلى أن السيولة النقدية لدى البنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك التقليدية، في حين أن السيولة القانونية كانت أقل لدى البنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك التقليدية، وفيما يتعلق بمؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية، فقد كانت جميعها على ارتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية، بينما كانت النتائج مختلفة بالنسبة لمؤشرات السوق، حيث ظهرت بعضها منخفضة للبنوك الإسلامية وظهر البعض الآخر على ارتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية.

- الدراسة التاسعة: (المومي، والسروجي، 2007): بعنوان: "مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية": هدفت الدراسة إلى مقارنة أداء البنك الإسلامي الأردني مع أداء المصارف التقليدية في الأردن خلال الفترة (1992-2001)، ومحاولة التنبؤ بالأداء المستقبلي لها، وذلك باستخدام مجموعة من النسب المالية وهي نسبة السيولة السريعة ونسب الربحية ونسب النشاط ونسب السوق. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء المصارف الإسلامية وأداء المصارف التقليدية باستخدام نسب الربحية والنشاط والسوق باستثناء نسبة توظيف الموارد التي اعتبرت نسبة نشاط، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية التي اعتبرت نسبة سوق، ففي نسبة توظيف الموارد كان أداء المصارف الإسلامية أفضل من أداء المصارف التقليدية، أما نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية فقد كان أداء المصارف التقليدية أفضل من أداء المصارف الإسلامية، أما نسب السيولة فقد أظهرت النتائج أيضاً وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء المصارف الإسلامية والتقليدية، حيث كان أداء المصارف التقليدية من ناحية السيولة السريعة أفضل من

المصارف الإسلامية. وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف الإسلامية بزيادة نسبة السيولة السريعة لديها من خلال زيادة توظيفاتها في الاستثمارات قصيرة الأجل.

### 3- منهجية البحث وإجراءاته.

#### منهج البحث:

ارتكز منهج البحث في هذا البحث على جانبين، هما:

**الأول:** الجانب النظري: اعتمد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي معاً في الجانب النظري، مستعيناً بعدد من المراجع العربية والأجنبية والتقارير والإحصاءات، وكذلك ببعض الدراسات السابقة لأخذ بعض الدروس المستفادة، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي إلى جانب المنهج التاريخي، فالجانب الوصفي يظهر من خلال تناول البحث بشئ من التفصيل كنشأة المصارف الإسلامية، وهيكل البنوك التقليدية، وذلك بالاعتماد على المراجع المكتبية والتقارير الإحصائية كمصدر لمختلف مفاهيم الدراسة. أما المنهج التاريخي فيظهر من خلال استقراء المسار التاريخي للمصارف الإسلامية.

**الثاني:** الجانب التحليلي: تم استخدام الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات الصادرة من الجهات الرسمية المختصة، للمقارنة على المستوي الجزئي بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من ناحية بعض المؤشرات المالية والاقتصادية التالية: مؤشرات السيولة، ومؤشرات الربحية، ومؤشرات النشاط، ومؤشرات السوق، ومؤشرات المخاطر.

#### 9- خطة البحث:

تم تناول البحث من خلال المحورين التاليين:

**المحور الأول:** المقارنة النظرية بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية.

**المحور الثاني:** التحليل المقارن للأهمية الاقتصادية للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في السعودية.

### المحور الأول- المقارنة النظرية بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية

إن المقارنة بين المصرف الإسلامي والبنك التقليدي من الأمور الشائكة كثيرة التفريعات، كما أنه شديد الأهمية بالنسبة للمسلمين بصفه، سواء بصفة فردية أو جماعية، ويكفي للتدليل على مدى أهمية هذه الدراسة وأثرها في المجتمع ذلك الجدل الفقهي المحتدم على الساحة منذ وقت بعيد حول موضوع " فائدة البنوك"، سواء كانت على الإيداعات أو القروض، ذلك الجدل الكبير الذي يحظى باهتمام غير عادي، سواء من جانب الأفراد أو المؤسسات نظراً لكونه ذو جوانب دينية عميقة شديدة الصلة بنطاق الحلال والحرام، وكونها عقيدة للمسلم أسستها نصوص شريفة عديدة تحذر المسلم تحذيراً بالغاً من الوقوع في دائرة الربا، وكذا اهتمت بهذا الموضوع المؤسسات المختلفة لصلة هذا الموضوع بالهيكل الاقتصادي والمصرفي للدول، وما قامت المصارف الإسلامية أصلاً إلا لتكوين أوعية اقتصادية جديدة مصاغة حسب الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، وهذا الجدل متصل بصفة أساسية حول موضوع المصرف الإسلامي والبنك التقليدي، والمقارنة تتكون من جوانب كثيرة تتصل إضافة للأساس النظري إلى ميدان التطبيق العملي سواء من ناحية التشريعات القانونية أو النواحي الرقابية للبنوك المركزية أو ميدان التعاون بين صئفي البنوك داخل إطار مصرفي واحد، ولا شك أن هناك دراسات عديدة للإجابة حول العديد من الأسئلة في هذه القضية، وكذا تناول قضايا أخرى في إطار هذا الموضوع الهام، مما استوجب أداء محاولة



للمشاركة في فض الاشتباك بين العديد من المفاهيم ومجموعة المناقشات الثائرة والآراء المتعددة والأسئلة المثارة دون إدعاء الشمول والإحاطة بجميع جوانب الموضوع، إنما هي إشارة مختصرة وإلماح سريع في إطار هذا الموضوع، بل الموضوعات الكثيفة والتي تحظى باهتمام متزايد منذ بدأت تجربة المصارف الإسلامية (عام 1977م) وإلى الآن (الخضيري، 1999، ص56).

وعليه تم تناول هذا المحور من خلال النقاط التالية:

#### 1- المقارنة بين مفهوم وأهداف وأسس عمل المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية:

##### 1-1- مفهوم المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية:

أولاً: مفهوم المصارف الإسلامية:

تعددت مفاهيم المصارف الإسلامية، ومنها: بأنها تلك المؤسسات المالية التي تسعى إلى العمل في إطار ضوابط واحكام الشريعة الإسلامية، وبما يعزز قيام هذه المصارف بتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسلامي، عن طريق تجميع الأموال واستثمارها في مختلف المجالات وبما يتفق وأحكام الشريعة" (قادر، 2011، ص159).

ثانياً: مفهوم البنوك التقليدية:

تعددت مفاهيم البنوك التقليدية، وذلك تبعاً لوظائف التي تقدمها هذه البنوك، وقد تختلف من مكان لآخر، ومنها: بأنها المؤسسات المالية التي تقوم بجميع الأعمال المتعلقة بقبول الودائع بكافة أنواعها من المودعين، بغرض منحها كفروض وتسهيلات للمقترضين، والاستفادة من فرق معدل الفائدة المدينة والدائنة، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية وائتمانية والكترونية متنوعة لعملائها (شاهين، 2014، ص4).

##### 2-1- أهداف المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية:

أولاً: أهداف المصارف الإسلامية:

تتمثل أهم أهداف المصارف الإسلامية، في الآتي (الحاج، 2005، ص2):

- أ- تشجيع وتطوير التقدم الاقتصادي للمجتمع: وذلك من خلال القيام بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، إما عن طريق التمويل المباشر أو من خلال وساطة مالية تستخدم فيها أدوات محددة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بعيداً عن أسلوب الفائدة المتبع في المصارف التقليدية.
- ب- القيام بالعمليات المصرفية والتجارية وفقاً لمبدأ العدالة والربح المشروع: حيث يقوم النظام المصرفي الإسلامي على مبدأ المضاربة الذي يسهم في تحقيق العدالة والكفاءة والاستقرار، من خلال توزيع الموارد المالية بين المشاريع المتنافسة، على أساس ربحية المشروعات، وليس على أساس العائد المتوقع على رأس المال المستثمر.
- ج- تحقيق الأرباح: الأرباح في المصارف الإسلامية هي النتيجة الطبيعية للعمليات الاستثمارية والخدمات المصرفية التي تقدمها هذه المصارف، وتوزع هذه الأرباح على المودعين والمساهمين وفق مبدأ المشاركة، ويعتبر تحقيق الربح مهم وضروري لاستمرار المصارف الإسلامية، ودليل على نجاحها وقدرتها على المنافسة.
- د- توفير الأمان للمودعين: وهو عامل هام من عوامل نجاح المصرف، حيث أن توافر السيولة النقدية التي تلبى عمليات السحب دون الحاجة إلى تسهيل الأصول الثابتة تعتبر من أهم عوامل الثقة بالمصارف الإسلامية.
- هـ- توفير البدائل الشرعية المصرفية المناسبة وإرضاء المتعاملين: من خلال طرح صيغ تمويلية تحظى بالقبول لدى الجميع، مما يعتبر من أفضل الطرق لجذب المدخرات وتجميع الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الأساسية التي يحتاجها المجتمع.

## ثانياً: أهداف البنوك التقليدية:

تتمثل أهم أهداف البنوك التقليدية، في الأهداف التالية (منشد، والصفار، 2015، ص 19):

- أ- الربحية: قامت فكرة العمل البنكي بالأساس على فكرة الربح والربحية، حيث أن جميع النشاطات التي تقوم بها البنوك التقليدية سواء كانت محلية أو خارجية تهدف إلى تحقيق الربح، وقد أصبحت البنوك تتنافس فيما بينها على تقديم أفضل الخدمات لعملائها بهدف زيادة أرباحها بالشكل الذي يرضي المساهمين، ويعزز من قدرة البنك في السوق.
  - ب- السيولة: إن مفهوم السيولة يشير إلى قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته تجاه المودعين، كما يشير إلى قدرة البنك على تسييل الأصول غير النقدية، وتحويلها بسهولة وسرعة إلى نقد لمقابلة التدفقات النقدية المفاجئة دون أن يؤدي ذلك إلى التأثير على أنشطة البنك اليومية، ووضعه المالي.
  - ج- الأمان: أو ما يسمى الملاءة المالية للبنك، حيث يتوجب على المصرف الاحتفاظ برأس مال كافي لمواجهة المخاطر المحيطة، والتي يصعب التنبؤ بها جميعاً كالمخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر الأصول، وذلك بشكل يتناسب مع طبيعة وحجم هذه المخاطر، وتعكس ملاءة البنك مدى الدقة التي يتمتع بها، وقدرته على جذب أموال المودعين لممارسة نشاطه اليومي.
- 2- المقارنة بين استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية:  
أولاً: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية:

تستخدم المصارف الإسلامية الأموال التي حصلت عليها فيما يلي (مبارك، 2008، ص 86):

- أ- الأرصدة النقدية الجاهزة: هي تشبه الأرصدة النقدية لدى المصارف التقليدية.
- ب- الاستثمارات في أدوات مالية: تختلف فيها المصارف الإسلامية عن التقليدية، حيث أن محفظة الاستثمارات في المصارف الإسلامية تقتصر على الأسهم العادية فقط، والتي تتناسب صيغة الاستثمار فيها مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ج- الأنشطة التمويلية والاستثمارية: هي تقابل القروض والسلف لدى المصارف التقليدية، ومن أهم الأنشطة التمويلية والاستثمارية التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية، يذكر ما يلي:
  - ✓ المضاربة: هي عقد بين طرفين رب المال (المصرف) والمضارب، يعهد من خلاله المصرف بالمال للمضارب الذي يستثمر هذا المال بطريقة يتم الاتفاق عليها مسبقاً، على أن يقوم بإعادة المبلغ الأساسي مضافاً إليه حصة المصرف من الربح، أما في حالة الخسارة غير الناتجة عن تقصير أو إهمال من قبل المضارب، فيخسر المصرف المال مقابل خسارة المضارب لمجهوداته التي بذلها في العمل.
  - ✓ المشاركة: هو عقد بين المصرف الإسلامي والطرف الآخر (المتعامل)، للاشتراك في رأس المال وذلك حسب الاتفاق على نسبة المشاركة، بغرض إنشاء مشروع جديد، أو تطوير مشروع قائم، بحيث يجري توزيع الأرباح بين الطرفين حسب الاتفاق، كما يتم اقتسام الخسائر بحسب نسبة المشاركة في رأس المال، ويمكن أن تكون المشاركة ثابتة (طويلة الأجل)، وفي هذه الحالة يبقى لكل طرف حصته الثابتة في المشروع، أو تكون المشاركة متناقصة (منتهية بالتملك)، حيث يكون من حق الشريك أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين.
  - ✓ المرابحة: هي من أكثر الصيغ التي تتبعها المصارف الإسلامية كونها قليلة المخاطرة، وتشكل مصدراً جيداً للتدفقات النقدية الداخلة للمصارف الإسلامية، وهي بمثابة بيع بالأمانة، حيث يكشف البائع الثمن الذي اشترى به السلعة، ومقدار ربحه للطرف الثاني (المشتري)، وللمرابحة نوعان: مرابحة بسيطة تنحصر فيها

العلاقة بين طرفين، المصرف (البائع) الذي يملك سلعة معينة يرغب فيها المتعامل (المشتري)، أما النوع الثاني فيسمى المرابحة المركبة، حيث يتقدم من يريد شراء سلعة معينة إلى المصرف، ويطلب منه شراءها ويعطيه وعداً بشرائها منه بنسبة ربح متفق عليها، مع الاتفاق على تقسيط الثمن والنوع الثاني أكثر شيوعاً لدى المصارف الإسلامية.

✓ التمويل بالسلم: هو عبارة عن اتفاق بين المصرف وطرف آخر لشراء سلعة من نوع معين، بكمية وجودة محددة، وبسعر محدد مسبقاً، حيث يقوم المصرف بدفع ثمن الشراء عند توقيع عقد السلم، على أن تسلم السلعة في وقت لاحق يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

✓ الإجارة: هي عبارة عن اتفاق بين طرفين يمنح بموجبه المستأجر الحق في استخدام أصل مملوك للمؤجر، وذلك خلال فترة زمنية معينة، مقابل أجر معلومة يتم دفعها حسب الاتفاق، وللإجارة نوعان: إجارة تشغيلية حيث يبقى الأصل للمؤجر لملكه طيلة فترة التعاقد ويعود إليه في نهاية العقد، أما النوع الثاني فهو الإجارة التمويلية (المنتهية بالتمليك)، حيث يتم تملك الأصل للمستأجر في نهاية مدة العقد بسعر السوق أو بسعر يتم الاتفاق عليه مسبقاً.

#### ثانياً: استخدامات الأموال في البنوك التقليدية:

تتمثل أهم استخدامات الأموال في البنوك التقليدية، فيما يلي (العصار، 2000، ص74):

- أ- الأرصدة النقدية الجاهزة: هي عبارة عن الموجودات السائلة التي يحتفظ بها المصرف في صناديقه أو لدى البنك المركزي أو البنوك الأخرى، وذلك بغرض تلبية السحوبات اليومية المتوقعة من ودائع العملاء، إضافة إلى تلبية الحاجات التشغيلية الأخرى للمصرف.
  - ب- الأوراق التجارية المخصومة: هي عبارة عن السندات التي يقوم المصرف بخصمها لعملائه، وهي تمثل بالأساس عملية إقراض قصيرة الأجل مدتها متوافقة مع مدة السندات المخصومة.
  - ج- القروض والسلف: وتعد من أهم استخدامات الأموال في البنوك التقليدية، وتقوم المصارف عادة بتنوع محفظتها من القروض والسلف على مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، لتخفيف المخاطر الائتمانية، وتتراوح عادة قيمة هذه المحفظة بين 40% - 50% من قيمة الأصول.
  - د- الاستثمارات: مثل المساهمة في بعض المشاريع الاقتصادية أو شراء الأدوات المالية بهدف الاستفادة من الفوائد على هذه الأدوات، أو بهدف الحصول على أرباح نتيجة بيعها في سوق الأوراق المالية عند ارتفاع سعرها السوقي.
  - هـ- الأصول الثابتة: تشمل مجموعة العقارات التي يملكها البنك ويمارس فيها نشاطه إلى جانب الأصول الثابتة الأخرى مثل الأثاث والتجهيزات، السيارات والأدوات المكتبية...إلخ.
- 3- أهم أوجه التشابه بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية:

تتفق المصارف الإسلامية مع غيرها من البنوك في خضوعهما لرقابة البنك المركزي في الدولة والتقيد بقراراته، والتي يتخذها لتنفيذ السياسة المالية والنقدية الخاصة به، ويتفقان أيضاً في تقديم مختلف أنواع الخدمات المصرفية للمتعاملين معهما، ويقومان ببعض أوجه الاستثمار التي تخدم المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع (خلف، 2006، ص ص 99-100).

وعموماً يمكن إيجاز أهم أوجه الاتفاق بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، في الآتي (عاشور،

2003، ص 78):

- أ- خضوع كل منهما لرقابة البنك المركزي وتعليماته وأنظمتها وقوانينه ذات الصلة بأعمال البنوك.
  - ب- عدم دفع كل منهما أية فائدة لأصحاب الحسابات الجارية، لأن الهدف من هذه الحسابات القيام بالمعاملات الجارية اليومية وليس الحصول على عائد منها، فالمصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة، ولذلك فإنها لا تتيح مشاركة هذه الحسابات في الأرباح لأنها تسحب حين الطلب.
  - ج- استبدال العملات الذي يقوم على أساس الاستلام في مجلس العقد وبسعر يوم العقد.
  - د- تأجير الخزائن الحديدية.
  - هـ- التحويلات النقدية.
  - و- كل منهما يقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين.
  - ز- كل منهما يهدف إلى تحقيق أرباح تزيد عن النفقات والمصاريف التي يتحملها من ممارسة نشاطه.
  - ح- كل منهما يقدم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء، مثل الحوالات والشيكات وعمليات الصرافة.
  - ط- كل منهما يضع في حسابه قضايا السيولة والربحية والمخاطرة عند ممارسته لأعماله.
- 4- أهم أوجه الاختلاف:

كانت نشأة المصارف الإسلامية استجابة لتزايد المد الإسلامي في شتي جوانب الحياة المختلفة وعلى رأسها الجانب الاقتصادي، ويشار في إيجاز إلى المنطق النظري القائم عليه المصرف الإسلامي والذي يقوم على استبدال نظام بنظام يشكل مجموعة من صيغ الاستثمار في الإسلام وهي (المشاركة، والمضاربة، والمرابحة)، ولكل صيغة من هذه الصيغ مجالها وميزاتها، فالمشاركة (وهي أفضل أساليب التمويل الإسلامي) تقوم على مشاركة من يملك المال سواءً كان فرداً أو مؤسسه مالية فرداً أو شركة بقصد تنمية أمواله بشروط وضوابط متفق عليها، فالمشاركة عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح، ولها أنواع منها: المشاركة الدائمة، والمشاركة المنتهية بالتملك، والمشاركة لأجل محدد لتمويل عملية محدده، والوكالة، والإسلوب الثاني والذي يعتمده المصرف الإسلامي هو المضاربة وتعني ان يقدم طرف يملك المال ولا يحسن العمل مبلغاً من المال إلى طرف آخر يحسن العمل ولا يملك المال لكي يستثمره له ويكون الربح بينهما حسب خطة اقتسام ربح معينة، وهي من صيغ التمويل الإسلامي الهامة لمزج المال بالعمل، ولها أنواع أيضاً منها المضاربة الخاصة، والمضاربة المشتركة بين عدد من الأطراف يملكون المال ومضارباً واحداً، والصيغة الثالثة هي المرابحة: وتعني بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة مقدار من الربح وهو شكل من بيوع الأمانة.

وعليه تكمن أهم الفروق من حيث المنطق النظري بين المصرف الإسلامي والبنك التقليدي:

- أ- من حيث أساس التعامل:
- قيام المصارف الإسلامية في تعاملاتها على أساس نظام المشاركة في الربح والخسارة، بينما تقوم البنوك التجارية التقليدية على نظام الفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً، أي على أساس القرض بزيادة مشروطة ثابتة منذ وقت الإيداع.
- ب- تولى المصارف الإسلامية مجال الاستثمار مساحة كبيرة: فهي تقوم على المرابحة للأمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتملك وغيرهما، مما يفضي إلى تعاون رأس المال والعمل، وخلافاً للبنوك التجارية التقليدية التي تولى الإقراض الأهمية الكبرى، ولا تقبل على الاستثمار إلا في أضيق الحدود (شبير، 2005، ص ص 365 - 366).
- ج- خضوع المصارف الإسلامية إلى رقابة شرعية وأخرى مالية: تخضع البنوك التقليدية إلى رقابة مالية فقط، بينما تخضع المصارف الإسلامية إلى نوعين من الرقابة مالية وشرعية، حيث تعد وجود هيئات الرقابة الشرعية أحد الأركان الأساسية في تلك المصارف، وسر إقبال الناس عليها،

وتحقيق المصدقية الشرعية في معاملاتها، وبخاصة أن الأساس الذي قامت عليه هذه المصارف هو تقديم البديل الشرعي للمصارف التقليدية.

وتنوعت صور الرقابة الشرعية في هذه المصارف وتباينت فيما بينها واختلف هيكلها ومسمياتها، فبعض المصارف إكتفت بمستشار شرعي واحد، وأخرى اعتمدت على عدد من الفقهاء دون أن تتقيد برأي واحد منهم، في حين فضل البعض إنشاء هيئة استشارية تفتي بما يعرض عليها فقط من موضوعات ولا دخل لها بمراجعة الأعمال المنفذة.

ونصت هيئة معايير المراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) تحت عنوان "تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقديرها" على الآتي:

أ- هيئة الرقابة الشرعية جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية، وله إلمام بفقه المعاملات.

ب- يجب أن تكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة، ولهيئة الرقابة الشرعية الاستعانة بمختصين في إدارة الأعمال أو الاقتصاد أو القانون أو المحاسبة وغيرهم.

د- من حيث التمويل:

وهي اعتماد الصيغ الإسلامية في التمويل بديلاً عن نظام متاجرة الديون والربح من فروق أسعار الفائدة بين الإيداع والاقتراض في البنك التقليدي (هندي، 2006، ص 56).

ه- من حيث الأهداف:

تتسع دائرة أهداف المصرف الإسلامي ليشمل إضافة إلى تعظيم ثروة الملاك، تعظيم ثروة المودعين باعتبارهم مشاركين للبنك، وكذلك الهدف الأساسي وهو محاربة الربا والاحتكار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية.

و- من حيث العلاقة مع المودعين:

فالمصرف الإسلامي غير ملتزم برد الوديعة الاستثمارية أو بضمان عائد معين للمودع، كما يتحمل المودعون الغرم ولهم الغنم دون مشاركة البنك إلا في الحالات التي تنجم فيها الخسائر عن سوء الإدارة، بمعنى أنها علاقة صاحب المال (المودع) والمضارب (المصرف الإسلامي)، وذلك عكس البنك التقليدي، فعلاقته بالمودعين هي دائن بمدينه، وملتزم برد الوديعة بسعر فائدة معينة.

ز- من حيث آلية محاسبة المودعين:

ففى البنك التقليدي يحصل المودع على عائد محدد سلفاً على ضوء مبلغ الوديعة وفترة الإيداع ومعدل الفائدة، وبالنسبة للبنك الإسلامي فإن المودع يحصل على عائد يمثل نصيب مشاركة الوديعة في تحقيق أرباح البنك على أساس قيمة ومدة الوديعة، وفي الشق الثاني من المقارنة وهي العلاقة مع مستخدمى الأموال، ففى المصرف الإسلامي تكون هي علاقة مضاربة ولا يطالبهم البنك بتقديم رهونات أو علاقة مرابحة أو مشاركة في تأسيس الشركات، بالنسبة للبنك التقليدي تكون العلاقة هي عمليات الإقراض مقابل فوائد محدد سلفاً أكثر من الاهتمام بنشاط التجارة بيعاً وشراءً.

ح- من حيث الأنشطة الاستثمارية:

تركز البنوك التقليدية اهتمامها على القروض والسلف وعمليات الأوراق المالية مع الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة والتي تشكل العامل الأهم في الحصول على العائد، بينما تركز المصارف الإسلامية اهتمامها على

الاستثمار، حيث أن الأنشطة الاستثمارية فيه متنوعة منها المساهمة في تأسيس الشركات والتي لا تخالف الشريعة الإسلامية، أو الاستثمار المباشر في أصول ثابتة ومنقولة في ظل صيغ الاستثمار في الإسلام، وأيضاً الاتجار في السلع لحساب البنك.

ط- العلاقة مع البنك المركزي:

يخضع المصرف الإسلامي إضافة إلى رقابة الملاك من خلال الجمعية العمومية، ورقابة الحكومة ممثلة في البنك المركزي، يخضع أيضاً إلى الرقابة الشرعية ممثلة في هيئة شرعية بالبنك، ورقابة المودعين ممثلين بأفراد لهم تمثيل في مجلس إدارة المصرف، كما أن المصرف الإسلامي من المفترض أن تكون له تشريعات خاصة تتفق مع طبيعة عمله، كما لا يلجأ كالبنك التقليدي للبنك المركزي في أزمات السيولة والتي قد يمر بها.

ي- من حيث مبدأ العمل:

تقرر المصارف الإسلامية مبدأ العمل كمصدر للكسب بدلا عن اعتبار المال المصدر الوحيد للكسب في النشاط المصرفي، لأن الربح في المصارف الإسلامية يعتمد على تشغيل رأس المال والعمل من جانب المصرف وهي تحقق ذلك من خلال صيغ استثمارية متوافقة مع الشريعة.

ك- تحديد الربح:

يحدد الربح في المصارف التقليدية عن كل عملية مسبقاً كونه مرتبط بمعدل الفائدة، على عكس المصارف الإسلامية التي لا يمكن فيها تحديد الربح كونه مرتبط بنتيجة ممارسة النشاط.

ل- الأخذ بمبدأ الرحمة واليسير:

تأخذ المصارف الإسلامية بمبدأ التسامح واليسير استناداً لقوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ} (القرآن الكريم، سورة البقرة، 280)، حيث تهتم المصارف الإسلامية بعدم تحميل المعسر بأعباء إضافية تزيد من إعساره، وهذا لا يكون واضحاً في المصارف التقليدية، حيث يتم تحميل المتعامل معها فوائد ربوية مركبة في حالة عجزه عن تسديد ما بذمته في موعد الاستحقاق (خلف، 2006، ص 242).

م- تقديم مجموعة من الأنشطة لا تقدمها المصارف التقليدية، وهي (عبدو، 2009، ص 16):

- نشاط القرض الحسن.
- نشاط إدارة صندوق الزكاة.
- الأنشطة الثقافية المصرفية.

5- نبذة عن الهيكل المصرفي بالمملكة العربية السعودية:

يوجد في المملكة نحو (12) بنك تقليدي ومصرف إسلامي، ومنها (8) بنوك تقليدية، و(4) مصارف إسلامية، بالإضافة إلى بعض فروع البنوك الأجنبية، وسيتم إلقاء نظرة على أهم المصارف السعودية (المواقع الإلكترونية للبنوك المذكورة، 2022):

الأول: البنك الأهلي التجاري:

يُعتبر البنك الأهلي التجاري من أكبر البنوك السعودية والعربية، إذ بدأ نشاطه منتصف القرن الماضي وبلغ رأسماله عند التأسيس نحو 30 مليون ريال أي ما يعادل تقريباً 8 مليون دولار، ومن ثم دخلت الحكومة السعودية بذراعها المالي المتمثل في صندوق الاستثمارات العامة بمساهمة في أغلبية أصول البنك بعد تحوله إلى شركة مساهمة عامة عام 1997، ويستحوذ البنك الأهلي التجاري على نسبة 90.71% من أسهم شركة الأهلي الرائدة في الاستثمار المالي، كما يحوز على نسبة 67% من أسهم بنك تركيا فاينانس كاتيليم بانكاسي الذي يُعتبر من رواد المصرفية الإسلامية في تركيا.

### الثاني: البنك العربي الوطني:

تأسس البنك العربي الوطني عام 1979 ولديه 197 فرع عامل منتشر على الرقعة الجغرافية للمملكة، كما يوجد لديه فرع دولي في العاصمة البريطانية لندن افتتح عام 1991، ويقدم البنك جميع الخدمات المصرفية التجارية بصيغة إسلامية للأفراد والشركات كما يوفر خدمات المشورة المالية والاستثمار وإدارة الاستثمار جنباً إلى جنب مع خدمات التداول والمتاجرة بالأوراق المالية والعملات الصعبة. يبلغ إجمالي رأسمال البنك نحو ستة مليارات ونصف مليار ريال سعودي.

### الثالث: بنك الرياض:

يحظى بنك الرياض بأهمية واسعة في القطاع المصرفي السعودي نظراً لكونه من أعرق المؤسسات المالية العاملة في المملكة ولكون الحكومة السعودية من أكبر المساهمين فيه. لدى بنك الرياض 6 مقر في المدن الرئيسية السعودية في كل من الرياض وجدة والدمام والخبر ومكة المكرمة والمدينة المنورة. كما يمتلك شركة الرياض المالية والتي تعتبر الذراع الاستثماري للبنك.

### الرابع: البنك الأول - البنك السعودي الهولندي:

البنك السعودي الأول، والذي يعد أول بنك في المملكة، وكان يعرف سابقاً بالبنك السعودي الهولندي وتأسس في عام 1926، كما أن هناك العديد من المقترحات التي يعمل بها البنك من خلال توفير العديد من المنتجات والخدمات العصرية، كما أن هذا البنك قد نجح في عمل سمعة طيبة وقوية ما بين جميع المصارف داخل المملكة العربية السعودية، ويوفر المنتجات والخدمات المالية للشركات الرائدة في المملكة، بدءاً من الشركات الكبرى وحتى الشركات الصغيرة سريعة النمو، كما يعمل البنك على بناء سمعة قوية في مجال مصرفية الأفراد، كما يجذب البنك أيضاً المهارات الأخرى لمساعدة العملاء على إدارة أصولهم المالية وتطوير أعمالهم. بدءاً بإدارة قوية للأصول الاستثمارية وتداول الأسهم وتمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية والأوراق المالية والخدمات المصرفية الاستثمارية. يقدم البنك الأول لعملائه إمكانية الوصول إلى الخبرات الممتازة والمشورة التي تساعد على تلبية أهدافهم. وتم في شهر مارس 2021، اكتمال الاندماج التاريخي بين بنكي ساب والأول، حيث تم دمج جميع المنتجات والخدمات لجميع العملاء. ومنذ الاندماج القانوني في يونيو 2019، شهد الاندماج مراجعة كل جانب من جوانب أعمال البنكين لمعرفة أفضل المزايا، واستثمار الفرص لتقديم عرض أكثر تنافسية.

### الخامس: بنك الاستثمار السعودي:

تأسس البنك السعودي للاستثمار كشركة مساهمة سعودية، بموجب المرسوم الملكي رقم م/31 بتاريخ 25 جمادى الثاني 1396هـ الموافق 23 يونيو 1976 في المملكة، إلا أن نشاطه الفعلي بدأ في مارس 1977، وهو بنك سعودي ملتزم بالكامل لدعم وتطوير القطاع الصناعي والتجاري الخاص في المملكة العربية السعودية.

### السادس: البنك السعودي الفرنسي:

هو بنك تأسس بموجب المرسوم الملكي رقم م/23 والصادر في 4 يونيو 1977 كشركة مساهمة سعودية ومقره الأساسي مدينة الرياض، ويرتبط البنك السعودي الفرنسي بشراكة استراتيجية مع كريدي أجريكول بنك التمويل والاستثمار، الذي يمتلك 14.91% من رأس مال البنك ويعتبر أحد الأعضاء البارزين في مجموعة كريدي أجريكول، الذي كان أول بنك يؤسس في فرنسا، ويعد واحداً من أكبر سبعة بنوك عالمية في منطقة إيلورو من حيث الحجم الإجمالي لحقوق المساهمين، كما يبلغ رأس المال 12.053.571.670 ريال سعودي كما في يونيو 2016.

وهو بنك تجاري يمارس أعماله من خلال قطاعات الأعمال التالية: الخدمات المصرفية للأفراد، التي تضم الحسابات تحت الطلب والسحوبات على المكشوف والقروض وحسابات التوفير والودائع وبطاقات الائتمان والسحب

والقروض الاستهلاكية وعددًا من منتجات الفوركس وتأجير السيارات للعملاء من المؤسسات الخاصة والصغيرة؛ الخدمات المصرفية للشركات، التي تتضمن الحسابات تحت الطلب والودائع والسحوبات على المكشوف والقروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والمنتجات المشتقة للعملاء من الشركات والمؤسسات المتوسطة؛ وخدمات الخزنة والأنشطة التجارية والأوراق المالية الاستثمارية وأسواق المال وعمليات التمويل المصرفي والمنتجات المشتقة بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الاستثمارية وأعمال الوساطة التي تقدم خدمات إدارة الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المتعلقة بالتعامل في الأوراق المالية وإدارتها وتسويتها وتقديم المشورة بشأنها وحفظها ومنتجات استثمارات التجزئة وتمويل الشركات وخدمات الوساطة في الأسهم الدولية والمحلية والتأمين.

#### السابع: بنك سامبا - البنك السعودي الأمريكي:

مجموعة سامبا المالية (سامبا) هي مؤسسة سعودية رائدة في مجال الخدمات المصرفية والمالية، وشهد عام 1955م إفتتاح أول فرع للمجموعة تحت مسمى سيتي بنك، وفي عام 1980 تحول سيتي بنك في المملكة العربية السعودية إلى بنك تملكه أغلبية سعودية وأصبح يعرف بالبنك السعودي الأمريكي، وذلك بناءً على المرسوم الملكي رقم 38 لعام 1980.

#### الثامن: بنك ساب - البنك السعودي البريطاني:

ساب أو البنك السعودي البريطاني هي شركة مساهمة سعودية، تأسست في 12 صفر 1398هـ الموافق 21 يناير 1978م، إلا أن نشاطها الفعلي بدأ في 26 رجب 1398هـ الموافق 1 يوليو 1978م، عندما تولى إدارة أنشطة وخدمات المصرف البريطاني للشرق الأوسط، في المملكة العربية السعودية وأيضاً يمثل مجموعة اتش اس بي سي العالمية في المملكة، وتمتلك مجموعة إتش أس بي سي 31%، ويمتلك المستثمرون السعوديون 69% منه، وشهد يوم الأحد 16 يونيو 2019 الانتهاء من عملية الاندماج القانوني الرسمي لبنك ساب والبنك الأول، وأصبح البنكان في هذا اليوم كياناً قانونياً واحداً.

#### التاسع: مصرف البلاد:

تأسس مصرف البلاد كمصرف سعودي إسلامي رائد بموجب المرسوم الملكي لعام 2004 برأسمال بلغ نحو 6 مليار ريال سعودي، وتم رفع رأس المال الصافي في بنك البلاد من 3 مليار إلى مليار ريال في عام 2013 ليرتفع بنسبة 33% وذلك من خلال منح أسهم مجانية لحاملي الأسهم بحيث يتم منح سهم لكل حامل لثلاثة أسهم، ويُعتبر بنك البلاد أول مصرف إسلامي حقيقي في المملكة ويعطي اهتماماً للمسؤولية الاجتماعي استشعاراً لحس المواطنة لديه ودوره المسؤول في تعزيز وتنمية الاقتصاد السعودي.

#### العاشر: مصرف الجزيرة:

تأسس بنك الجزيرة كشركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي الصادر عام 1975، ويحرص منذ تأسيسه على وضع العميل في مركز الاهتمام بحيث يتم تطوير خدمات ومنتجات مبتكرة تلي احتياجاته المالية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. بدأ البنك في مزاولة نشاطه منذ العام 1976 بعد استحواده على بنك باكستان الوطني في المملكة العربية الإسلامية.

#### الحادي عشر: مصرف الإنماء:

يُعتبر من أحدث المصارف على الإطلاق في المملكة، إذ بدأ في مزاولة نشاطه التجاري عام 2008 في مقره الرئيسي بالرياض، وتتلخص أهداف مصرف الإنماء في مزاولة الأعمال المصرفية والاستثمارية بما يتوافق مع الأحكام والضوابط الشرعية الإسلامية، للمصرف حالياً أكثر من 100 فرع منتشرة في المدن الرئيسية.



### الثاني عشر: مصرف الراجحي:

يُعتبر مصرف الراجحي رائداً في المصرفية الإسلامية ليس في السعودية فحسب بل في عدد من الدول العربية. بدأ نشاطه التجاري عام 1957 وتمتد خبرته لأكثر من نصف قرن، يبلغ رأسمال البنك نحو 25 مليار ريال سعودي وتخضع جميع تعاملاته المصرفية والاستثمارية لأحكام الشريعة الإسلامية. تأسس البنك على يد الأخوة صالح وعبدالله وسليمان ومحمد بن عبد العزيز الراجحي عام 1957 ويمتلك البنك أكبر شبكة فروع مصرفية في المملكة يصل عددها إلى 500 فرع.

كانت هذه نظرة عامة حول أهم البنوك الإسلامية الناشطة في السعودية، فالمصارف الإسلامية تشغل جزءاً مهماً من النشاط الاقتصادي الجاري في المملكة نظراً لطبيعة المجتمع السعودي المتدينة والمحافظة التي تحرص على موافقة الشرع الإسلامي في التعاملات اليومية وأمور الحياة.

وبالإضافة إلى عدد من فروع البنوك الأجنبية والبنوك الأخرى، وأهمها (المواقع الإلكترونية للبنوك المذكورة، 2022):

#### أولاً: البنك الإسلامي للتنمية:

البنك الإسلامي للتنمية بنك دولي ولا يقدم خدمات للجمهور

ثانياً: أهم فروع البنوك الأجنبية في المملكة:

توجد العديد من فروع البنوك الأجنبية في المملكة، وأهمها:

- بنك الإمارات دبي الوطني.
- بنك الكويت الوطني.
- بنك البحرين الوطني.
- بنك قطر الوطني.
- بنك أبو ظبي الأول.
- بنك مسقط.
- البنك الألماني دويتشه.
- بنك باكستان الوطني.
- بنك الخليج الدولي.
- بنك الصين للصناعة والتجارة.

6- عدد فروع البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية:

يبين الجدول التالي ذلك:

جدول (1) عدد فروع البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية في عام 2020

البنك	مصرف الراجحي	الأهلي التجاري	بنك الرياض	العربي الوطني	البلاد	مصرف الإئماء	السعودي الفرنسي	الجزيرة ساب	سامبا الاستثمار	البنوك الأجنبية	إجمالي
عدد الفروع	545	431	308	137	111	97	87	78	122	73	2064
% من الإجمالي	26.4	20.9	14.9	6.6	5.4	4.7	4.2	3.8	5.9	3.5	100

Source: Argaam.com.

ويتضح من الجدول السابق: أن عدد فروع مصرف الراجحي تشكل النسبة الكبيرة من إجمالي الفروع على مستوى مصارف وبنوك المملكة، فهي بلغت 26.4%، تليها فروع البنك الأهلي بنسبة 20.9%، ثم فروع بنك الرياض بنسبة 14.9%، ثم بنك العربي بنسبة 6.6%، ثم فروع بنك ساب بنسبة 5.9%، ثم فروع بنك البلاد بنسبة 5.4%، ثم فروع مصرف الإنماء بنسبة 4.7%، ثم فروع البنك السعودي الفرنسي بنسبة 4.2%، ثم فروع مصرف الجزيرة بنسبة 3.8%، ثم فروع بنك سامبا بنسبة 3.5%، ثم فروع بنك الاستثمار بنسبة 2.5%، ثم فروع البنوك الأجنبية بنسبة 1.1%.

## المحور الثاني- التحليل المقارن للأهمية الاقتصادية للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في السعودية

تقوم المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية بدور كبير في عملية التنمية الاقتصادي، وتتضح هذه الأهمية بتحليل أهم المؤشرات المالية والاقتصادية التالية (حسن، 2019، ص ص 30-32):

1- مؤشرات السيولة:

أ- نسبة السيولة السريعة = النقدية ÷ إجمالي الودائع

2- مؤشرات الربحية:

أ- نسبة (صافي الربح) ÷ الموجودات "الأصول".

ب- نسبة (صافي الربح) ÷ حقوق الملكية.

ج- نسبة العائد على السهم = صافي الربح بعد الضريبة ÷ عدد الأسهم

د- نسبة العائد على الودائع = الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الودائع

3- مؤشرات النشاط:

أ- نسبة القروض إلى إجمالي الودائع = القروض ÷ إجمالي الودائع

ب- معدل توظيف الموارد = (الاستثمارات ÷ {إجمالي الودائع + حقوق الملكية})

4- مؤشرات السوق:

أ- العائد على السهم إلى القيمة الدفترية للسهم = العائد على السهم / القيمة الدفترية للسهم

5- مؤشرات المخاطر:

أ- مخاطر الائتمان = مخصصات خسائر القروض ÷ إجمالي القروض.

ب- مخاطر السيولة = الودائع (تحت الطلب) ÷ إجمالي القروض.

ج- مخاطر رأس المال = إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول.

د- مخاطر التشغيل = إجمالي المصاريف ÷ عدد الموظفين.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال النقاط التالية:

1- المقارنة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من ناحية المؤشرات المالية والاقتصادية:

1-1- مقارنة الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية حسب مؤشر السيولة السريعة ومؤشر نسبة العائد على الأصول:

جدول (2) تطور الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية بالنسبة لمؤشر السيولة السريعة ومؤشر نسبة العائد على الأصول (2003-2021)

سنة	نسبة السيولة السريعة		نسبة العائد على الأصول	
	المصارف الإسلامية	البنوك التقليدية	المصارف الإسلامية	البنوك التقليدية
2003	0.11	0.06	0.03	0.02
2004	0.13	0.06	0.03	0.03
2005	0.13	0.06	0.06	0.03
2006	0.12	0.09	0.07	0.03
2007	0.14	0.14	0.04	0.03
2008	0.10	0.10	0.03	0.02
2009	0.09	0.17	0.03	0.02
2010	0.13	0.15	0.03	0.02
2011	0.13	0.15	0.03	0.02
2012	0.14	0.15	0.02	0.02
2013	0.13	0.14	0.02	0.02
2014	0.12	0.12	0.02	0.02
2015	0.10	0.09	0.02	0.02
2016	0.13	0.15	0.02	0.02
2017	0.15	0.14	0.02	0.02
2018	0.13	0.12	0.01	0.02
2019	0.11	0.12	0.02	0.02
2020	0.11	0.14	0.02	0.01
2021	0.08	0.10	0.02	0.01
متوسط	0.12	0.12	0.03	0.02

المصدر: الملحق، جداول من (27) حتى (28) ص ص 27-28.

ويتضح من تحليل الجدول السابق، ما يلي:

أ- بالنسبة لمتوسط السيولة السريعة:

يتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: تعادل المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من ناحية معدل السيولة بمتوسط (0.12).

ب- بالنسبة لمتوسط نسبة العائد على الأصول:

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: أن المصارف الإسلامية هي الأعلى من ناحية معدل العائد على الأصول بمتوسط (0.03)، مما يعني أنه الأكثر تحقياً للأرباح بالنسبة للأصول، بينما يبلغ متوسط العائد على الأصول للبنوك التقليدية نحو (0.02).

2-1- مقارنة الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية بالنسبة لمؤشر نسبة العائد على حقوق الملكية ومؤشر نسبة العائد على السهم:

جدول (3) تطور الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية بالنسبة لمؤشر نسبة العائد على حقوق الملكية ومؤشر

نسبة العائد على السهم خلال (2003-2021)

سنة	نسبة العائد على حقوق الملكية		نسبة العائد على السهم	
	المصارف الإسلامية	البنوك التقليدية	المصارف الإسلامية	البنوك التقليدية
2003	0.26	0.22	0.64	0.63
2004	0.26	0.25	0.94	0.83
2005	0.33	0.27	1.49	1.20
2006	0.35	0.28	2.21	1.51
2007	0.23	0.22	1.70	1.39
2008	0.14	0.15	1.14	1.16
2009	0.14	0.14	1.15	1.17
2010	0.13	0.13	1.10	1.21
2011	0.15	0.14	1.34	1.41
2012	0.16	0.14	1.59	1.53
2013	0.15	0.14	1.56	1.70
2014	0.13	0.15	1.52	1.95
2015	0.14	0.14	1.69	2.01
2016	0.13	0.12	1.79	1.84
2017	0.14	0.12	2.05	1.95
2018	0.09	0.10	1.23	1.56
2019	0.16	0.11	2.37	1.97
2020	0.13	0.07	2.20	1.35
2021	0.16	0.08	3.19	2.22
متوسط	0.18	0.16	1.63	1.5

المصدر: الملحق، جداول من (27) حتى (28) ص ص 27-28.

ويتضح من تحليل الجدول السابق، ما يلي:

أ- بالنسبة لمتوسط العائد على حقوق الملكية:

ويتضح من تحليل الجدول السابق: تفوق المصارف الإسلامية على البنوك التقليدية في متوسط معدل

العائد على حقوق الملكية بمتوسط (0.18)، بينما بلغ المتوسط للبنوك التقليدية نحو (0.16).

ب- بالنسبة لمتوسط العائد على السهم:

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: تفوق المصارف الإسلامية على البنوك التقليدية من ناحية

متوسط معدل العائد على السهم بمتوسط (1.63)، وبلغ المتوسط للبنوك التقليدية نحو (1.5).

3-1- مقارنة الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية بالنسبة لمؤشر نسبة العائد على الودائع ومؤشر نسبة القروض إلى الودائع:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (4) تطور الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية بالنسبة لمؤشر نسبة العائد على الودائع ومؤشر نسبة القروض إلى الودائع (2003-2021)

سنة	نسبة العائد على الودائع		نسبة القروض إلى الودائع	
	المصارف الإسلامية	البنوك التقليدية	المصارف الإسلامية	البنوك التقليدية
2003	0.04	0.03	1.01	0.61
2004	0.04	0.03	1.01	0.68
2005	0.08	0.04	1.09	0.76
2006	0.10	0.05	1.14	0.73
2007	0.06	0.04	1.03	0.75
2008	0.05	0.02	1.10	0.78
2009	0.05	0.02	0.87	0.72
2010	0.04	0.02	0.85	0.71
2011	0.03	0.03	0.81	0.72
2012	0.03	0.02	0.81	0.74
2013	0.03	0.03	0.83	0.76
2014	0.02	0.03	0.81	0.76
2015	0.03	0.03	0.83	0.82
2016	0.03	0.02	0.84	0.83
2017	0.03	0.03	0.86	0.82
2018	0.02	0.02	0.83	0.83
2019	0.03	0.02	0.83	0.83
2020	0.02	0.02	0.86	0.86
2021	0.03	0.02	0.91	0.86
متوسط	0.04	0.03	0.91	0.77

المصدر: الملحق، جداول من (27) حتى (28) ص ص 27-28.

ويتضح من تحليل الجدول السابق، ما يلي:

أ- بالنسبة لمتوسط العائد على الودائع:

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: تفوق المصارف الإسلامية على البنوك التقليدية من ناحية متوسط معدل العائد على الودائع بمتوسط (0.04)، بينما بلغ المتوسط للبنوك التقليدية نحو (0.03)، مما يؤكد أن المصارف الإسلامية أكثر كفاءة من البنوك التقليدية من ناحية استثمار الودائع الموجودة لديها في أوجه استخدام ذات ربحية جيدة.

ب- بالنسبة لمتوسط نسبة القروض إلى الودائع:

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: تفوق المصارف الإسلامية من ناحية معدل القروض إلى الودائع بمتوسط (0.91)، مما يعني أنها أكثر قدرة على استخدام الأموال المتحصلة من الودائع في تمويل العملاء الذين يبحثون عن تمويل لمشاريعهم، وأن البنوك التقليدية أقل قدرة على ذلك لأن متوسط معدل القروض إلى الودائع أقل فيبلغ (0.77).

4-1- مقارنة الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية بالنسبة لمؤشر معدل توظيف الموارد ومؤشر عائد السهم على القيمة الدفترية:

جدول (5) تطور الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية بالنسبة لمؤشر معدل توظيف الموارد ومؤشر عائد السهم على القيمة الدفترية (2021-2003)

سنة	معدل توظيف الموارد		عائد السهم على القيمة الدفترية	
	المصارف الإسلامية	البنوك التقليدية	المصارف الإسلامية	البنوك التقليدية
2003	0.015	0.48	0.23	0.21
2004	0.017	0.43	0.24	0.25
2005	0.026	0.38	0.28	0.27
2006	0.030	0.35	0.34	0.29
2007	0.028	0.35	0.20	0.21
2008	0.118	0.32	0.12	0.17
2009	0.160	0.29	0.10	0.14
2010	0.148	0.31	0.10	0.13
2011	0.158	0.29	0.13	0.14
2012	0.140	0.26	0.15	0.14
2013	0.142	0.28	0.14	0.14
2014	0.135	0.30	0.13	0.15
2015	0.123	0.26	0.14	0.14
2016	0.112	0.22	0.12	0.12
2017	0.139	0.24	0.13	0.12
2018	0.159	0.25	0.08	0.09
2019	0.171	0.28	0.14	0.09
2020	0.181	0.29	0.11	0.06
2021	0.182	0.33	0.15	0.09
متوسط	0.11	0.31	0.16	0.15

المصدر: الملحق، جداول من (27) حتى (28) ص ص 27-28.

ويتضح من تحليل الجدول السابق، ما يلي:

أ- بالنسبة لمتوسط معدل توظيف الموارد:

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: تفوق البنوك التقليدية على المصارف الإسلامية من ناحية معدل توظيف الموارد بمتوسط (0.31)، مما يعكس أن البنوك التقليدية أكثر قدرة في إيجاد أوجه استخدام يستثمر من خلالها الموارد الموجودة لديه والتي تشمل حقوق الملكية والودائع المصرفية وودائع العملاء، بينما بلغ متوسط معدل توظيف الموارد نحو (0.11).

ب- بالنسبة لمتوسط عائد السهم على القيمة الدفترية:

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: تفوق المصارف الإسلامية على البنوك التقليدية من ناحية العائد على القيمة الدفترية للسهم بمتوسط (0.16)، ويعني ذلك زيادة معدل أرباح المصارف الإسلامية على أرباح البنوك التقليدية وأن لديها القدرة الجيدة على تقديم الأسهم، مما ينعكس بالإيجاب والتفاؤل لأسهم هذه المصارف من ناحية قدرتهما على تحقيق عائد جيد في المستقبل.

5-1- مقارنة الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية بالنسبة لمؤشر مخاطر الائتمان ومؤشر مخاطر السيولة:

جدول (6) تطور الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية بالنسبة لمؤشر مخاطر الائتمان ومؤشر مخاطر السيولة (2021-2003)

سنة	مخاطر الائتمان		مخاطر السيولة	
	المصارف الإسلامية	البنوك التقليدية	المصارف الإسلامية	البنوك التقليدية
2003	0.05-	0.05-	0.89	0.63
2004	0.05-	0.04-	0.89	0.60
2005	0.03-	0.03-	0.72	0.52
2006	0.03-	0.03-	0.70	0.51
2007	0.03-	0.03-	0.78	0.51
2008	0.03-	0.02-	0.68	0.43
2009	0.04-	0.03-	0.88	0.58
2010	0.03-	0.03-	0.92	0.69
2011	0.03-	0.03-	1.00	0.74
2012	0.03-	0.03-	0.95	0.74
2013	0.02-	0.02-	0.93	0.78
2014	0.02-	0.02-	0.95	0.79
2015	0.02-	0.02-	0.96	0.69
2016	0.03-	0.02-	0.91	0.68
2017	0.02-	0.02-	0.88	0.73
2018	0.03-	0.03-	0.93	0.70
2019	0.03-	0.03-	0.90	0.69
2020	0.03-	0.03-	0.86	0.77
2021	0.03-	0.02-	0.73	0.76
متوسط	0.03-	0.03-	0.87	0.66

المصدر: الملحق، جداول من (27) حتى (28) ص ص 27-28.

ويتضح من تحليل الجدول السابق، ما يلي:

- أ- بالنسبة لمخاطر الائتمان: تعادل البنوك التقليدية مع المصارف الإسلامية من ناحية مخاطر الائتمان بمعدل بلغ متوسطه نحو (0.3-) لكل منهما.
- ب- بالنسبة لمخاطر السيولة: ارتفاع مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية على البنوك التقليدية حيث بلغ متوسطها (0.87)، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب في المصارف الإسلامية، فتعادل مخاطر

السيولة (الودائع تحت الطلب ÷ إجمالي القروض)، بينما يبلغ متوسط معدل مخاطر السيولة للبنوك التقليدية نحو (0.66).

#### 6-1- مقارنة الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية بالنسبة لمؤشر مخاطر رأس المال:

جدول (7) تطور الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية بالنسبة لمؤشر مخاطر رأس المال خلال (2003-2021)

البنوك التقليدية	المصارف الإسلامية	سنة
0.10	0.11	2003
0.10	0.13	2004
0.11	0.17	2005
0.12	0.21	2006
0.12	0.19	2007
0.12	0.23	2008
0.13	0.22	2009
0.14	0.20	2010
0.14	0.18	2011
0.14	0.16	2012
0.14	0.15	2013
0.14	0.14	2014
0.14	0.15	2015
0.15	0.15	2016
0.16	0.16	2017
0.16	0.14	2018
0.16	0.14	2019
0.16	0.13	2020
0.17	0.12	2021
0.14	0.16	متوسط

المصدر: الملحق، جداول من (27) حتى (28) ص ص 27-28.

ويتضح من تحليل الجدول السابق: ارتفاع مخاطر رأس المال في المصارف الإسلامية عنها في البنوك التقليدية، حيث بلغ متوسطها في المصارف الإسلامية نحو (0.16)، وبلغ للبنوك التقليدية نحو (0.14)، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، فمخاطر رأس المال تعادل (إجمالي حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول).

#### 2- المقارنة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من ناحية صافي الأرباح:

2-1- المقارنة بين المصارف الإسلامية من ناحية صافي الأرباح في المملكة العربية السعودية:

يبين ذلك الجدول التالي:



جدول (8) تطور الأهمية النسبية لصافي أرباح المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال (2003-2021)

سنة	صافي أرباح المصارف الإسلامية		الراجحي		الإنماء		البلاد		الجزيرة	
	مليار ريال	% إجمالي صافي الربح	مليار ريال	% إجمالي صافي الربح	مليار ريال	% إجمالي صافي الربح	مليار ريال	% إجمالي صافي الربح	مليار ريال	% إجمالي صافي الربح
2003	2.1	95.2	2	95.2	-	-	0	0	0.1	4.8
2004	3.1	93.5	2.9	93.5	-	-	0	0	0.2	6.5
2005	6.4	87.5	5.6	87.5	-	-	0.1-	1.6-	0.9	14.1
2006	9.5	76.8	7.3	76.8	-	-	0.2	2.1	2	21.1
2007	7.3	87.7	6.4	87.7	-	-	0.1	1.4	0.8	11.0
2008	7.19	90.4	6.5	90.4	0.39	5.4	0.1	1.4	0.2	2.8
2009	7.24	93.9	6.8	93.9	0.61	8.4	0.2-	2.8-	0.03	0.4
2010	6.95	97.8	6.8	97.8	0.02	0.3	0.1	1.4	0.03	0.4
2011	8.43	87.8	7.4	87.8	0.43	5.1	0.3	3.6	0.3	3.6
2012	10.03	78.8	7.9	78.8	0.73	7.3	0.9	9.0	0.5	5.0
2013	9.8	75.5	7.4	75.5	1	10.2	0.7	7.1	0.7	7.1
2014	9.56	71.1	6.8	71.1	1.26	13.2	0.9	9.4	0.6	6.3
2015	10.67	66.5	7.1	66.5	1.47	13.8	0.8	7.5	1.3	12.2
2016	11.3	71.7	8.1	71.7	1.5	13.3	0.8	7.1	0.9	8.0
2017	12.91	70.5	9.1	70.5	2.01	15.6	0.9	7.0	0.9	7.0
2018	7.76	49.0	3.8	49.0	2.86	36.9	0.7	9.0	0.4	5.2
2019	14.93	68.3	10.2	68.3	2.53	16.9	1.2	8.0	1	6.7
2020	13.87	76.4	10.6	76.4	1.97	14.2	1.3	9.4	0	0.0
2021	20.11	73.1	14.7	73.1	2.71	13.5	1.7	8.5	1	5.0
متوسط	9.4	79.6	7.2	79.6	1.4	9.2	0.5	4.6	0.6	6.7

المصدر: الملحق، جدول (29)، ص 29.

ويتضح من الجدول السابق: أن مصرف الراجحي يحتل المرتبة الأولى من بين المصارف الإسلامية من ناحية تحقيق الأرباح، إذ تراوحت نسبة أرباحه إلى إجمالي أرباح المصارف الإسلامية من (49%-97.8%)، ويليه مصرف الإنماء بنسبة تراوحت من (0.3%-36.9%)، ثم مصرف الجزيرة بنسبة تراوحت (صفر%-21.1%)، ثم مصرف البلاد بنسبة تراوحت (-2.8%-9.4%).

2-2- المقارنة بين البنوك التقليدية من ناحية صافي الأرباح في المملكة العربية السعودية:  
يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (9) تطور الأهمية النسبية لصافي أرباح البنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية خلال (2003-2021)

سنة	إجمالي صافي أرباح البنوك التقليدية	الأهلي		العربي		الرياض		الأول		الاستثمار		الفرنسي		سامبا		ساب	
		مليار ريال	% من إجمالي صافي الربح	مليار ريال	% من إجمالي صافي الربح	مليار ريال	% من إجمالي صافي الربح	مليار ريال	% من إجمالي صافي الربح	مليار ريال	% من إجمالي صافي الربح	مليار ريال	% من إجمالي صافي الربح	مليار ريال	% من إجمالي صافي الربح	مليار ريال	% من إجمالي صافي الربح
2003	10.4	3	28.8	0.8	7.7	1.6	15.4	0.6	5.8	0.5	4.8	1.2	11.5	1.4	13.5	1.3	12.5
2004	13.6	3.5	25.7	1.2	8.8	2	14.7	0.7	5.1	0.6	4.4	1.5	11.0	2.5	18.4	1.6	11.8
2005	19.6	4.1	20.9	1.8	9.2	2.8	14.3	1.1	5.6	1.1	5.6	2.2	11.2	4	20.4	2.5	12.8
2006	24.8	5.2	21.0	2.5	10.1	2.9	11.7	1	4.0	2	8.1	3	12.1	5.2	21.0	3	12.1
2007	22.8	6	26.3	2.5	11.0	3	13.2	0.4	1.8	0.8	3.5	2.7	11.8	4.8	21.1	2.6	11.4
2008	19.0	2	10.5	2.5	13.2	2.6	13.7	1.2	6.3	0.5	2.6	2.8	14.7	4.5	23.7	2.9	15.3
2009	19.1	4.04	21.1	2.37	12.4	3.03	15.9	0.09	0.5	0.52	2.7	2.47	12.9	4.56	23.9	2.03	10.6
2010	19.8	4.72	23.9	1.91	9.7	2.82	14.2	0.79	4.0	0.43	2.2	2.8	14.1	4.44	22.4	1.88	9.5
2011	23.1	6	26.0	2.2	9.5	3.1	13.4	1	4.3	0.7	3.0	2.9	12.6	4.3	18.6	2.9	12.6
2012	25.1	6.5	25.9	2.4	9.6	3.5	13.9	1.3	5.2	0.9	3.6	3	12.0	4.3	17.1	3.2	12.7
2013	27.8	7.9	28.4	2.5	9.0	3.9	14.0	1.5	5.4	1.3	4.7	2.4	8.6	4.5	16.2	3.8	13.7
2014	32.0	8.7	27.2	2.9	9.1	4.4	13.8	1.8	5.6	1.4	4.4	3.5	10.9	5	15.6	4.3	13.4
2015	32.9	9.1	27.7	3	9.1	4	12.2	2	6.1	1.3	4.0	4	12.2	5.2	15.8	4.3	13.1
2016	30.1	9.3	30.9	2.9	9.6	3.3	11.0	1.1	3.7	1.1	3.7	3.5	11.6	5	16.6	3.9	13.0
2017	31.9	9.8	30.7	3	9.4	3.9	12.2	1.3	4.1	1.4	4.4	3.5	11.0	5	15.7	4	12.5
2018	25.6	9.6	37.5	4	15.6	3.1	12.1	1.1	4.3	0.6	2.3	1.4	5.5	3.1	12.1	2.7	10.5
2019	30.1	11.4	37.9	3	10.0	5.6	18.6	0	0.0	0.2	0.7	3.1	10.3	4	13.3	2.8	9.3
2020	20.7	11.4	55.1	2.1	10.1	4.7	22.7	0	0.0	1	4.8	1.5	7.2	4.2	20.3	4.2-	20.3-
2021	34.0	12.7	37.4	2.2	6.5	6	17.6	0	0.0	1.1	3.2	3.4	10.0	4.3	12.6	4.3	12.6
متوسط	24.3	7.1	28.6	2.4	10.0	3.5	14.5	0.9	3.8	0.9	3.8	2.7	11.1	4.2	17.8	2.6	10.5

المصدر: الملحق، جدول (30)، ص 30.

ملحوظة: تم دمج بنكي الأول وساب في عام 2019.

ويتضح من الجدول السابق: أن البنك الأهلي يحتل المرتبة الأولى من بين البنوك التقليدية من ناحية تحقيق الأرباح، إذ تراوحت متوسط نسبة أرباحه إلى إجمالي أرباح البنوك التقليدية (28.6)، يليه بنك سامبا بمتوسط (17.8%)، ثم بنك الرياض بمتوسط (14.5%)، ثم البنك الفرنسي بمتوسط (11.1%)، ثم بنك ساب بمتوسط (10.5%)، ثم البنك العربي بمتوسط (10%)، ثم أخيراً بنكي الأول والاستثمار بمتوسط (3.8%).

3-2- مقارنة الأهمية النسبية لصافي أرباح المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (10): تطور الأهمية النسبية لصافي أرباح المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية خلال (2003-2021)

سنة	إجمالي صافي أرباح المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية		المصارف الإسلامية		البنوك التقليدية	
	صافي الأرباح الإسلامية والبنوك التقليدية	إجمالي صافي الأرباح	مليار ريال	% من إجمالي صافي الأرباح	مليار ريال	% من إجمالي صافي الأرباح
2003	12.5	16.8	2.1	12.5	10.4	83.2
2004	16.7	18.6	3.1	16.7	13.6	81.4
2005	26.0	24.6	6.4	26.0	19.6	75.4
2006	34.3	27.7	9.5	34.3	24.8	72.3
2007	30.1	24.3	7.3	30.1	22.8	75.7
2008	26.2	27.5	7.19	26.2	19	72.5
2009	26.4	27.5	7.24	26.4	19.11	72.5
2010	26.7	26.0	6.95	26.7	19.79	74.0
2011	31.5	26.7	8.43	31.5	23.1	73.3
2012	35.1	28.6	10.03	35.1	25.1	71.4
2013	37.6	26.1	9.8	37.6	27.8	73.9
2014	41.6	23.0	9.56	41.6	32	77.0
2015	43.6	24.5	10.67	43.6	32.9	75.5
2016	41.4	27.3	11.3	41.4	30.1	72.7
2017	44.8	28.8	12.91	44.8	31.9	71.2
2018	33.4	23.3	7.76	33.4	25.6	76.7
2019	45.0	33.2	14.93	45.0	30.1	66.8
2020	34.6	40.1	13.87	34.6	20.7	59.9
2021	54.1	37.2	20.11	54.1	34	62.8
متوسط	33.8	26.9	9.4	33.8	24.3	73.1
معدل النمو السنوي	18.5%	-	47.6%	18.5%	6.8%	-

المصدر: الملحق، جدول (31)، ص 31.

ويتضح من تحليل الجدول السابق: ما يلي:

- أ- تزايد الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية في تحقيق الأرباح من سنة لأخرى، حيث بلغت نسبة أرباحها إلى إجمالي الأرباح 16.8% عام 2003 ثم أخذت في الزيادة حتى وصلت إلى 37.2% عام 2021، وفي نفس الوقت تراجع نسبة أرباح البنوك التقليدية من سنة لأخرى من 82.2% عام 2021 إلى 62.8% في عام 2021.
- ب- تتفوق المصارف الإسلامية من ناحية معدل النمو السنوي لصافي الأرباح، حيث بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في المملكة 18.5%، وبلغ للمصارف الإسلامية نحو 47.6%، وبلغ للبنوك التقليدية نحو 6.8%.

#### 4-2- مقارنة تطور مساهمة استثمارات المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في اقتصاد المملكة:

تتنافس كل دول العالم سواء النامية أو المتقدمة على جذب المزيد من الاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية، ومن ثم تسعى لتهيئة مناخ الاستثمار، وذلك من خلال إصدار تشريعات جديدة تواكب التطورات الاقتصادية العالمية أو تقوم بمنح المزيد من المزايا الضريبية والجمركية أو التمويلية.

وتسعى حكومة المملكة إلى تحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتسعى المملكة من خلال تبنيها لرؤية 2030 إلى تنويع مصادر الدخل مستقبلاً، وعدم الاعتماد على النفط بصفة رئيسية كمصدر للدخل، وذلك لأنه سينضب في الأجل القريب، وكذلك لتقلب أسعاره من وقت لآخر، مما يؤثر على خطط التنمية في المملكة، ومن ثم تسعى حكومة المملكة إلى زيادة استثمار القطاع المصرفي وغير المصرفي لتحقيق ذلك. والاحتياطي النقدي....إلخ، وذلك كما يبينه الجدول التالي:

جدول (11) تطور مساهمة استثمارات المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في اقتصاد المملكة خلال (2003-2021)

(2021)

السنة	معدل النمو الاقتصادي %	إجمالي الناتج المحلي		المصارف الإسلامية		البنوك التقليدية	
		مليار دولار	الناتج المحلي %	مليار دولار	الناتج المحلي %	مليار دولار	الناتج المحلي %
2003	11.2	215.8	1	0.5	188	87.1	
2004	8.0	258.7	1.4	0.5	193.4	74.8	
2005	5.6	328.5	2.7	0.8	201.4	61.3	
2006	2.8	376.9	3.6	1.0	216.7	57.5	
2007	1.8	416.0	4.2	1.0	255.8	61.5	
2008	6.2	519.8	23.4	4.5	282.6	54.4	
2009	2.1-	429.1	33.9	7.9	273.5	63.7	
2010	5.0	528.2	36.9	7.0	306.5	58.0	
2011	10.0	671.2	48.6	7.2	304.8	45.4	
2012	5.4	736.0	53.4	7.3	309.6	42.1	
2013	2.7	746.6	59.4	8.0	366.8	49.1	
2014	3.7	756.4	64.6	8.5	432.7	57.2	
2015	4.1	654.3	60.7	9.3	389.5	59.5	
2016	1.7	644.9	59.7	9.3	333	51.6	
2017	0.7-	688.6	77.1	11.2	351.1	51.0	

السنة	معدل النمو الاقتصادي %	إجمالي الناتج المحلي		المصارف الإسلامية		البنوك التقليدية	
		مليار دولار	الناتج المحلي %	مليار دولار	الناتج المحلي %	مليار دولار	الناتج المحلي %
2018	2.4	786.5	11.7	92.2	367.5	46.7	
2019	0.3	793.0	13.8	109.1	432.3	54.5	
2020	4.1-	700.1	19.3	134.8	479.3	68.5	
2021	3.2	804.9	20.7	166.4	654.7	81.3	
متوسط	3.5	581.9	7.9	54.4	333.6	59.2	

المصدر: - احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

- الملحق، جدولي (13) و(14)، ص ص 13- 14.

ويتضح من الجدول السابق: ما يلي:

أ- بالنسبة لتطور نسبة استثمارات المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية إلى الناتج المحلي: بالرغم من تفوق متوسط نسبة استثمارات البنوك التقليدية إلى الناتج المحلي على مثيلاتها في المصارف الإسلامية، ولكن يلاحظ الآتي:

✓ نسبة استثمارات المصارف الإسلامية إلى الناتج المحلي: ترتفع من عام إلى آخر، فارتفعت من 0.5% في عام 2003 إلى 20.7% في عام 2021.

✓ نسبة استثمارات البنوك التقليدية إلى الناتج المحلي: تتراجع من عام إلى آخر، فتراجعت من 87.1% عام 2003 إلى 81.3% في عام 2021.

ب- تطور معدل النمو الاقتصادي:

بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي في المملكة خلال الفترة (2003-2021) 581.9 مليار دولار، وبحد أدني 215.8 مليار دولار عام 2003، وبحد أقصى 804.9 مليار دولار عام 2021، كما يلاحظ تأثر الناتج المحلي بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية، كما يلي:

✓ تراجع معدل النمو من 6.2% في عام 2008 إلى 2.1% في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

✓ تراجع معدل النمو من 10% في عام 2011 إلى 5.4% في عام 2012 بسبب الأحداث التي حدثت في بعض الدول العربية في عام 2011.

✓ تراجع معدل النمو من 4.1% في عام 2015 إلى 1.7% في عام 2016 بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط.

✓ تراجع معدل النمو من 0.3% في عام 2019 إلى (-4.1%) عام 2020، بسبب جائحة كورونا في عام 2020 والتي تراجعت حدتها الآن.

ج- تطور إجمالي الناتج المحلي:

بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي في المملكة خلال الفترة (2003-2021) 581.9 مليار دولار، وبحد أدني 215.8 مليار دولار في عام 2003، وبحد أقصى 804.9 مليار دولار عام 2021، كما يلاحظ تأثر الناتج المحلي بالأحداث الاقتصادية العالمية والاقليمية، كما يلي:

✓ تراجع الناتج المحلي من 519.8 مليار دولار في عام 2008 إلى 429.1 مليار دولار في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

✓ تراجع الناتج المحلي من 654.3 مليار دولار في عام 2015 إلى 644.9 مليار دولار في عام 2016 بسبب تراجع أسعار النفط في عامي 2015، 2016.

✓ تراجع الناتج المحلي من 793 مليار دولار في عام 2019 إلى 700.1 مليار دولار في عام 2020 بسبب جائحة كورونا.

## 2-5- المقارنة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من ناحية متوسطات المؤشرات الاقتصادية:

يبين ذلك الجدول التالي:

### جدول (12) المقارنة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من ناحية متوسطات المؤشرات المالية والاقتصادية

م	المؤشر	المصارف الإسلامية	البنوك التقليدية	الأفضلية
1	متوسط نسبة السيولة السريعة	0.12	0.12	تعادل
2	متوسط نسبة العائد على الأصول	0.03	0.02	للمصارف الإسلامية
3	متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية	0.18	0.16	للمصارف الإسلامية
4	متوسط نسبة العائد على السهم	1.63	1.5	للمصارف الإسلامية
5	متوسط سبة العائد على الودائع	0.04	0.03	للمصارف الإسلامية
6	متوسط نسبة القروض إلى الودائع	0.91	0.77	للمصارف الإسلامية
7	متوسط معدل توظيف الموارد	0.11	0.31	للبنوك التقليدية
8	متوسط عائد السهم على القيمة الدفترية	0.16	0.15	للمصارف الإسلامية
9	متوسط مخاطر الائتمان	0.3-	0.3-	تعادل
10	متوسط مخاطر السيولة	0.87	0.66	للبنوك التقليدية
11	متوسط مخاطر رأس المال	0.16	0.14	للبنوك التقليدية
12	معدل النمو السنوي لصافي الأرباح	%47.6	%6.8	للمصارف الإسلامية

المصدر: الجداول من (2) حتى (10).

ويتضح من تحليل الجدول السابق، ما يلي:

- أ- تتفوق المصارف الإسلامية على البنوك التقليدية: في سبعة مؤشرات، هي (نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة العائد على السهم، نسبة العائد على الودائع، معدل توظيف الموارد، عائد السهم على القيمة الدفترية، معدل النمو السنوي لصافي الأرباح).
- ب- تتفوق البنوك التقليدية على المصارف الإسلامية: في ثلاث مؤشرات، هي (معدل توظيف الموارد، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال).
- ج- تتعادل المصارف الإسلامية مع البنوك التقليدية: في مؤشرين، هما (نسبة السيولة السريعة، مخاطر الائتمان).

خلاصة بأهم نتائج البحث:

تبين من البحث صحة فرض البحث القائل: "أداء المصارف الإسلامية أكثر أهمية من البنوك التقليدية في اقتصاد المملكة العربية السعودية.

أو بمعنى آخر المصارف الإسلامية أكثر كفاءة من البنوك التقليدية بالنسبة لمؤشرات السيولة والربحية والنشاط والسوق في الاقتصاد السعودي.

حيث تبين من نتائج التحليل المقارن، الآتي:

- 1- المؤشرات المالية والاقتصادية:
  - أ- تتفوق المصارف الإسلامية على البنوك التقليدية في معظم المؤشرات المالية والاقتصادية، كما يلي:
    - أ- تتفوق المصارف الإسلامية على البنوك التقليدية: في سبعة مؤشرات، هي (نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة العائد على السهم، نسبة العائد على الودائع، معدل توظيف الموارد، عائد السهم على القيمة الدفترية، معدل النمو السنوي لصافي الأرباح).
    - ب- تتفوق البنوك التقليدية على المصارف الإسلامية: في ثلاث مؤشرات، هي (معدل توظيف الموارد، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال).
    - ج- تتعادل المصارف الإسلامية مع البنوك التقليدية: في مؤشرين، هما (نسبة السيولة السريعة، مخاطر الائتمان).
  - 2- مقارنة تطور مساهمة استثمارات المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في اقتصاد المملكة:
    - أ- نسبة استثمارات المصارف الإسلامية إلى الناتج المحلي: ترتفع من عام إلى آخر، فارتفعت من 0.5% في عام 2003 إلى 20.7% في عام 2021.
    - ب- نسبة استثمارات البنوك التقليدية إلى الناتج المحلي: تتراجع من عام إلى آخر، فتراجعت من 87.1% عام 2003 إلى 81.3% في عام 2021.

## التوصيات والمقترحات

- 1- ضرورة تشجيع نشرة فروع المصارف الإسلامية داخل وخارج المملكة.
- 2- ضرورة وضع تشريعات قانونية واقتصادية خاصة بالمصارف بما يخدم تطور عملها.
- 3- ضرورة إصدار تعليمات مؤقتة تهتم بإدخال المصارف الإسلامية في دعم القطاع الحكومي وفي المشاريع الاستثمارية وينسب مشاركة أعلى لإشراك هذه المصارف في خطط التنمية.
- 4- الاتفاق بين الدول الإسلامية ومن خلال المؤتمرات الدولية التي تخص العمل المصرفي لإيجاد آلية محددة لفتح سوق مالي إسلامي يقوم على أسس الشريعة الإسلامية أسوة بباقي الأسواق والبورصات المالية على الصعيدين المحلي والدولي لغرض فسح المجال أمام المصارف الإسلامية للمنافسة بقوة من خلال دعم هذا السوق لها وتطوير أعمالها.
- 5- ضرورة مراجعة أسباب تفوق البنوك التقليدية على المصارف الإسلامية في المؤشرات الثلاثة التالية (معدل توظيف الموارد، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال).
- 6- دعوة كل من له علاقة بالعمل المصرفي الإسلامي حكومات ومؤسسات مصرفية ورجال أعمال الى نشر العمل المصرفي الإسلامي واطلاع المجتمع على مضمونه وتطوره وكل ذلك من خلال إنشاء المؤسسات التعليمية والتدريبية أو تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي في كليات القانون والاقتصاد والقيام بالدورات الخاصة لتطوير القدرات الإدارية والمهنية للعاملين في هذه المصارف.

## قائمة المراجع

- القرآن الكريم.
- إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

- أحرص، نعيم. (2012)، 'تقييم أداء المصارف السورية في إدارة السيولة والربحية'، رسالة ماجستير، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق، سوريا.
- آل منشد، ووحيدة جبر، الصفار، عدنان عودة صالح . (2015)، "فائض السيولة في المصارف التجاري وإمكانيات الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق"، (مجلة الدنانير، العدد السابع، بغداد، العراق).
- بشناق، زاهر صبيحي. (2011)، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية باستخدام المؤشرات المالية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية، 1998.
- الحاج، حسين. (2005)، "أدوات المصرف الإسلامي"، (مجلة المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 48).
- حسن، سامر محمد. (2019)، "مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية"، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، سورية.
- الخضيري، محسن أحمد. (1999)، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر، القاهرة، مصر.
- خلف، فليح حسن. (2006)، البنوك الإسلامية، ط1، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن.
- الراوي، على عبد محمد سعيد، عبد الله، حيان ياسين. (2018)، "بعض معايير تقييم الأداء المالي في النظم المصرفية"، (مجلة الدنانير، العدد الثاني عشر، بغداد، العراق).
- السخري، كريمة. (2017)، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- شاهين، على عبد الله. (2014)، "محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- شبي، محمد عثمان. (2005)، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، بدون بيان نشر.
- الشيخ، مفيد خالد. (2018)، "استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين"، (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 102).
- عادل، علا. (2013)، "دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تنشيط البورصة المصرية"، (مجلة بحوث اقتصادية عربية، 74، عدد 63، 64).
- عاشور، يوسف حسين. (2003)، آفاق النظام المصرفي الفلسطيني، مطبعة الرنتيسي، رام الله، فلسطين.
- عبود، عيشوش. (2009)، "الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
- العصار، رشاد الحلبي. (2000)، النقود والبنوك، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الغزالي، عبد الحميد. (2001)، حول أساسيات المصرفية الإسلامية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، مصر.
- الغصين، راغب، والنشواتي، محمد عمار. (2014)، "تقويم الأداء للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام مؤشرات نموذج (CAMEL)"، (مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 1).



- قادر، عبد الرحمن، والسبعواوي، مشتاق محمود. (2011)، "تقييم أداء المصارف الإسلامية استخدام التحليل المالي المركب"، (مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2).
- مبارك، موسى عمر. (2008)، "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، والأردن.
- المواقع الإلكترونية للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2008)، نشرة ضمان الاستثمار، الكويت.
- المومني، منذر طلال، والسروجي، عنان فتحي. (2007)، "مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية"، (مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2).
- هندي، منير. (2006)، الأسواق والمؤسسات المالية، مكتبة الشروق، القاهرة، مصر.
- Milhem, Rasha. (2016), "Financial Performance of Islamic and Conventional Banks: Evidence from Jordan", (Global Journal of Business Research, v. 9,3)
- Argaam.com.